ارتدادات الحرب في أوكرانيا على العراق والمنطقة

د . خالدحمزة المعيني

مدير مركز دجلة للتخطيط الإستراتيجي

أولاً- خلفية قرار الحرب الروسي وأهدافه

https://doi.org/10.61353/ma.0080621

" الصراع هو السمة الغالبة في العلاقات الدولية والتعاون هو الاستثناء " ، قاعدة من أهم أساسيات المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وقد يتخذ الصراع أشكالاً عدة ، لأن جوهره يمثل تنازع للإرادات والحرب العسكرية فيه ليست سوى نقطة ساخنة على خط منحنى الصراع يتم اللجوء إليها عندما تعجز فيها أنماط إدارة الصراع الناعمة الأخرى في تحقيق المصالح العليا للدول .

وعلى الرغم من مرور عقود على آخر حرب تقليدية على الساحة الدولية تلك التي شنّتها الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها العراق خارج الشرعية الدولية ، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا يأتي تجسيداً للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية حيث تمارس القوة دورها الحاسم في حسم الصراعات خارج القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وفصلته على مقاسها من خلال حيازتها حق النقض " الفيتو" حصريا دون سواها .

ومنذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لقيام النظام الدولي الحالي فإن تراتبية النظام الدولية قد تبدلت عدة مرات طبقا لإعادة توزيع القوة لدول هذا النظام، فمن نظام القطبية المتعدد الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية، إلى نظام القطبية الثنائية الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٧ – ١٩٩١) و كان قطباه المنظومة السوفيتية والولايات المتحد الأمريكية ، وعندما تبخر هذا النظام ذاتياً، في أعقاب تفكك المنظومة السوفيتية عام ١٩٩١ ، تفردت الولايات المتحدة بنظام قطبية أحادي وصلب توّجته باحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ودفعت جراء ذلك تكاليف باهظة ، اضطرتها لاحقاً الى القبول بمشاركة قوى دولية أخرى في إدارة الأزمات وبقية الملفات الدولية ، ليتحول النظام الدولي كما هو حاليا كنظام قطبية لاتزال صفته أحادية تقوده الولايات المتحدة ، ولكنه بحالة مرنة وسائلة ، وفي طور التحول كمرحلة انتقالية إلى نظام متعدد الأقطاب نتيجة ظهور

عدة أقطاب تزاحم الولايات المتحدة في تفردها، لاسيما الصين كقوة بازغة تسعى بقوة لامتلاك أضلاع القوة (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية) لتغادر مكانتها كقوة (كبرى) والتحول الى قوة دولية (عظمى) ، وكذلك روسيا كقوة (عظمى) سابقة في طريقها لاستعادة مكانتها السابقة كلاعب رئيسي في النظام الدولي .

ثانياً - خلفية قرار الحرب الروسي وأهدافه

الأسباب المباشرة :- بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ شهدت روسيا التي تعد وريثته ،لاسيما خلال عقد التسعينات عدم استقرار واضطراب سياسي واقتصادي وأمني .

في عام ١٩٩٧ وقع حلف شمال الأطلسي "الناتو" وروسيا الوثيقة التأسيسية التي تناولت العلاقات والتعاون والأمن كذلك تم تأسيس (مجلس الناتو وروسيا) عام ٢٠٠٢ وحصلت روسيا على وجود دائم في مقر الناتو في بروكسيل ، وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية في طبيعة العلاقات الروسية مع حلف الناتو إلا إن الشكوك كانت لاتزال تشوبها نتيجة عدم التزام الناتو بعدم التوسع والتمدد شرقاً في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو السابق ، لاسيما دول البلطيق وذلك باعتماده سياسة " الباب المفتوح " تحت ذريعة حق هذه الدول بتقرير مصيرها وتحديد تحالفاتها الدولية ضاربة مخاوف روسيا وحساسية هذا الملف وخطورته عرض الحائط وهو ما تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي وعملية تطويق لها و وتصعيداً للتوتر يعيد أجواء الحرب الباردة

كذلك شكلت مقاطعات أوكرانيا الشرقية ذات الأغلبية الروسية والحركات الانفصالية فيها (إقليمي دونتيسك ولوغانيسك في منطقة الدونباس) والذين يحظون بدعم روسي مقابل التعسف الحكومي الأوكراني وتعصب القوميين الأوكرانيين المدعومين أوربيا ساحة ساخنة للصراع بالنيابة، ساهم في ذلك فوز الأجنحة الموالية للغرب في الحكم والساعية بقوة لضم أوكرانيا الى حلف الناتو والاتحاد الأوربي ، كل ذلك شكل فتيل الأزمة الذي فجر الصراع بعد إطلاق روسيا لبالونات اختبار من خلال تحديد موعد الهجوم الأول بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٢٢ ثم تأجيله لحساب ردود الأفعال وكذلك قيام روسيا بخطوة متقدمة لجس النبض من خلال الاعتراف بانفصال مقاطعات الدونباس ، وبعد التأكد من ردود

الأفعال الباردة للناتو الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل عسكريا في أوكرانيا كونها ليست عضواً في الناتو، الأمر الذي شكل ضوءاً أخضراً ساطعاً كي تدخل القوات الروسية المرابطة أصلا على طول الحدود الشرقية الاوكرانية .

الأسباب غير المباشرة :-

إن روسيا أمة عظيمة ضاربة الجذور في تاريخ الصراعات الدولية ، ورثت الامبراطورية الروسية وحكم القياصرة في القرن التاسع عشر قبل قيام الثورة البلشفية ، ثم لاحقاً في نهاية القرن العشرين كوريثة للاتحاد السوفيتي الذي شكل القطب الأعظم الثاني في النظام الدولي، حيث تربعت روسيا على هرمه في قيادة جمهورياته التي بلغ عددها خمسة عشر جمهورية وشملت حدوده معظم مساحة أوراسيا والبالغة أكثر من ٢٢ مليون كم مربع ، للفترة من ١٩٢٢ ولغاية تفككه عام ١٩٩١ .

هذه الأمة التي حظت دائما بما يلزم من عناصر القدرة المادية والبشرية التي تؤهلها سريعاً في استعادة مكانتها كلما تعرضت للهزيمة ، وجدت نفسها إبان تفكك الاتحاد السوفيتي الذي تفتت دون إطلاقة نار واحدة ، ضعيفةً اقتصادياً ، وتشتتت جمهورياتها السابقة لتلتحق بعدوها التقليدي القديم (الغرب) بقيادة حلف الناتو وتشكل تهديداً محتملا . سمح انشغال الولايات المتحدة بمغامراتها وتورطها في احتلال أفغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ الذي استنزف الكثير من مكانتها وإمكانتها وتعرض هيبتها كقوة عظمى من خلال هزائمها في أفغانستان والعراق، وكذلك تراجع دور أوربا التي باتت أكثر شيخوخة ، و تعتمد بقوة على الغاز والنفط الروسي ، وكذلك تصاعد وتعاظم قوة الصين التي تعد الحليف الأقرب، في أن تستعيد روسيا تدريجياً البعض من هيبتها ومكانتها الدولية وشعورها بأنها لاتزال قوة عظمى فاعلة ومتحكمة في الشأن الدولي ، فتمكنت بسرعة قياسية من رص جبهتها الداخلية، وكذلك خارجياً من خلال إصرارها على حماية حدودها من دول تابعة لحلف الناتو، وخلق منطقة عازلة فاصلة وحاجزة بينها وبين حلف الناتو الذي قضم معظم جمهوريات السوفيت السابقة، الأمر الذي يعتبره الروس تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وأمرا استفزازيا لا مبرر له ، لاسيما مع انهيار حلف وارشو وعدم وجود تهديد جدي للغرب من قبل روسيا .

لعل هذا القلق ما يفسر الخطوات الروسية الحازمة لاستعادة مجالها الحيوي وتأمين أمنها القومي وهيبتها ومكانتها الدولية سواء في حرب الشيشان عام ١٩٩٩ أو الحرب جورجيا عام ٢٠٠٨ ، وكذلك ضم شبه جزيرة القرم جنوب شرق أوكرانيا عام ٢٠١٤ وصولا إلى دعم انفصال واستقلال إقليمي دونتسيك ولوغانيسك المحاذية لغرب روسيا ، ومع وجود بيلاروسيا موالية للروس شمالاً ونزع سلاح أوكرانيا وحيادها وعدم انضمامها لحلف الناتو أو امتلاكها للسلاح النووي ، يكون المجال الحيوي أكثر ملائمة لروسيا في كسر الطوق الغربي على حدودها .

أهداف الحرب في أوكرانيا :

لكل حرب أهداف حقيقية غير تلك الذرائع التي تسوقها عند اندلاعها ، وبالنسبة لروسيا وعلى الرغم من حجم المجازفة والمخاطرة التي زجت نفسها فيها، فإنها تصرفت حسب متطلبات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بمعنى اضطرارها للقيام بحرب استباقية لإجهاض حرب ومؤجلة ضدها من قبل حلف

الناتو من خلال زحفه تدريجياً على تخومها وتهيئتها لنظام سياسي عدواني في أوكرانيا، كان على وشك الانضمام إلى حلف الناتو إضافة إلى وقوفه على عتبة امتلاك سلاح نووي ، وقد ساهم في ذلك تهرب أوكرانيا من تعهداتها السابقة في اتفاقية مينسك عام ٢٠١٤ المتعلقة بالحياد واحترام حقوق المواطنين الروس في المناطق الشرقية الذين كانوا يتعرضون إلى نوع من التمييز والتعسف من قبل القوميين الأوكران .

ومن الواضح أن روسيا غير قادرة على ابتلاع أوكرانيا كاملة لأن ذلك فخ يحاول الغرب إيقاعها فيه لضمان استنزافها طويلاً كما حدث في أفغانستان ، ولكنها في نفس الوقت لا يمكنها التنازل عن تحقيق الأهداف التالية ، لاسيما بعد حجم التضحيات التي قدمتها جراء هذا الغزو بشرياً وعسكرياً والأهم من ذلك اقتصادياً ، عدا ذلك يعد الفشل في تحقيق هذه الأهداف ضرباً من ضروب المقامرة والانتحار السياسي للقيادة الروسية

أولاً– نزع سلاح وضمان حياد أوكرانيا في عدم انضمامها لحلف الناتو

ثانيا – اعتراف أوكرانيا بضم روسيا لجزيرة القرم

ثالثا – نوع من الحكم الذاتي لكل من (إقليم دونتيسك وإقليم لوغانيسك) في منطقة الدونباس ذات الأغلبية الروسية

تداعيات الغزو على مستقبل النظام الدولي

أدى الاجتياح الروسي لأوكرانيا إلى تسريع عملية تبلور نمط جديد من النظام الدولي الذي كان قيد التشكل منذ عقود ، وكذلك أصبحت عملية الاستقطاب أكثر وضوحاً في اصطفاف الغرب وأميركا من جهة، وروسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية من جهة أخرى في حين لاتزال كثير من القوى تعيد حساباتها على ضوء مصالحها وميزان القوى لتحدد مواقفها، تشهد تصاعد نقلات الصراع الدولي وتضارب المصالح عسكرياً واقتصادياً التي باتت انعكاساتها تهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة في كافة أرجاء المعمورة .

تحولت أوكرانيا إلى قدر ضغط كبير لتسخين وإنضاج حرب لم تعد باردة وإنما حرب ساخنة استخدمت فيها كافة أدوات الضغط العسكري والاقتصادي والدبلوماسي والرياضي والإعلامي ناهيك عن الهجمات السيبرانية المتبادلة .

لاشك إن النظام الدولي يمر حالياً في عنق الزجاجة للعبور إلى شكل جديد من الصراع، حيث حفز الغزو الروسي حدود الانقسامات والشكوك القديمة لدى أوربا، بدلالة حجم الاستنفار والتحشيد العسكري للناتو على حدود دول أوربا الشرقية، وتخلي دول معروفة طويلاً بحيادها وانخراطها في أتون وحمى التسلح كألمانيا واليابان وفنلندا وسويسرا ورصد ميزانيات غير مسبوقة لهذا الغرض.

في معايير تصنيف القوة عالمياً فإن الدولة التي تحوز على أضلاع مثلث القوة (تكنولوجياً واقتصادياً وعسكريا) تصنف كقوة عظمى، وهو الأمر الذي ينطبق حاليا فقط على الولايات المتحدة الأمريكية في عالم القطبية الاحادية الذي هيمنت عليه في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء حقبة القطبية الثنائية الذي ساد الحرب الباردة .

وعلى الرغم من عدم استقرار شكل النظام الدولي في المرحلة الحالية التي يمكن أن يطلق عليها إنها مرحلة انتقالية لكن المؤشرات على الساحة الدولية تقود إلى إن النظام الدولي يلج إلى تراتبية ذات (قطبية ثنائية مزدوجة) تمثل الصين وروسيا قطبه الشرقي في حين تمثل الولايات المتحدة وأوربا قطبه الغربي وسيدور العالم بين فكي رحى هذه القطبية لحين تبلور نظام عالمي جديد سواء سلمياً كما جرى إبان تفكك الاتحاد السوفيتي أو من خلال حرب عالمية ثالثة، مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى أن القوة الصينية هي القوة الأكثر ترشيحاً لمزاحمة الولايات المتحدة كقوة عظمى بازغة وذلك لخطواتها الكبيرة وقطعها أشواط طويلة على طريق حيازة أضلاع مثلث القوى ، كما إن بقية القوى من الدول الكبرى أو القوى الإقليمية أو الهامشية ستحاول عاجلاً أم آجلا الاصطفاف والالتحاق بهذا القطب أو ذاك على ضوء حجم مصالحها أو نوع التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها في ظل اندلاع الصراع الدولي الجديد الذي فجرته الحرب في أوكرانيا خاصة ، وإن العقوبات الاقتصادية باتت أشد إيلاماً وضراوة من الفعل العسكري .

التراتبية الجديدة للنظام الدولي ستكون لها انعكاسات على المنظمات الدولية التي احتوت طبيعة وآليات الصراع خلال الحرب الباردة ، و لم تعد تنسجم مع طبيعة الصراع الحالية ، إذ طالبت دول بإلغاء عضوية روسيا من مجلس الأمن ورغم استحالة ذلك بسبب طبيعة حق النقض (الفيتو) ، لكن يبقى السؤال ماذا لو قررت هذه الدول منفردة إلغاء عضوية روسيا من مجلس الأمن الدولي ؟ الجواب إننا سنشهد عالماً بكتلتين وبمنظمتين وبعملتين .

ثالثاً - إنعكاسات الحرب على العراق والمنطقة

قد يبدو لأول وهلة إن العراق والشرق الأوسط بمنأى عن الحرب الأوربية – الأوربية الدائرة حاليا في أوكرانيا ، ولكن في الاستراتيجية فإن ساحات الصراع وإن تباعدت فهي كالأواني المستطرقة مترابطة بمنسوب واحد رغم اختلاف أماكنها .

لاشك إن الحرب الدائرة حالياً في قلب أوربا سيتم احتوائها وإطفاء نيرانها المشتعلة بسرعة ،لخطورة تداعياتها كونها تجري في قلب أوربا وعلى مرمى حجر من عواصمها التي تزخر بالهدوء والرفاهية منذ ما يقارب القرن، وقد تعودت أن تتحكم وتتفرج على الحروب بعيداً في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ، لكن من السذاجة الاعتقاد إن تداعيات هذه الحرب ستقف عند حدود هذه الحرب، وكما مر ذكره آنفا فإن العالم قبل الغزو الروسي لأوكرانيا لن يكون نفسه بعد ، ستكون هناك عملية تفكيك وإعادة تركيب للنظام الدولي الذي لم يعد ينسجم مع تبدل موازين القوى ، ففضلاً عن سباق التسلح وإعادة النظر بالتحالفات وتقويتها، ستكون هناك عودة إلى استعادة مناطق النفوذ وشد الأطراف التي قد يترك فراغها فرصة للتمدد فيها من قبل الأقطاب المنافسة الأخرى ، لاسيما في ساحات وبؤر الصراع التقليدية والحساسة في ميزان القوة ، تلك المتعلقة بمنابع الطاقة أو المواقع الجيوبوليتيكية المشرفة على ممراتها .

تأتي دول الخليج كمنابع للطاقة وبسبب موقها الجغرافي على الممرات البحرية الحساسة ، وكذلك العراق كونه خط الصد الأول للزحف الصيني الروسي عبر النفوذ الإيراني الذي حقق اختراقات مهمة في لبنان واليمن وسوريا والعراق ،مقابل تقلص النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط ، حيث ستشكل هذه

الساحة على المدى القريب والمتوسط الجبهة المهمة الثانية في إدارة الصراع الدولي القادم بين روسيا و أوربا في منطقة أوراسيا وبين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبالتحديد العراق والخليج .

عرف الديمقراطيون عند استلامهم الحكم في الولايات المتحدة بعد اكتراثهم في الشؤون الخارجية وتركيزهم على الملفات الداخلية بعكس الجمهوريين الذين كثيراً ما ينخرطون بالملفات الخارجية ويخوضون الحروب في ساحات الصراع الدولي، وعلى ضوء المتغيرات الدولية الساخنة المتسارعة ،من المتوقع أن يستعيد ملف العراق القلق أهميته وأولويته في الأجندة الأمريكية بعد أن خرج منها تماماً في عهد الرئيس الديمقراطي بايدن، من جانب آخر سيجري تعزيز أمن الخليج العربي وفي مقدمته تصفير الحرب في اليمن وإعادة تماسك مجلس التعاون الخليجي وزج مصر عسكرياً في معادلة أمن الخليج مع تسريع عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني بكافة أشكاله لاسيما الأمنية إضافة إلى تكثيف الضغط على إيران وأدواتها .